Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

ISSN: 2335-1748EISSN: 2588-235X المجلد09 ،العدد01(2021)، ص ص 254- 273

التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية

دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة

تريرات أيمن[1]، شلابي عمار[2]، كيموش بلال[3]

[1]مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة (الجزائر)، a.trirat@univ-skikda.dz

[2]مخبر ECOFIMA، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة (الجزائر)، a.chalabi@univ-skikda.dz

[3]جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة (الجزائر)، b.kimouche@univ-skikda.dz

Accounting conservatism under the financial accounting system and its effect on the quality of accounting information

An empirical study on some public companies in Skikda

Trirat Aymen[1], Chalabi Amar[2], Kimouche Bilal[3]

[1,2,3]ECOFIMA, University of 20August 1955 Skikda (Algeria)

تاريخ الاستلام:2021/01/12 ؛**تاريخ القبول**: 2021/04/08 ؛ **تاريخ النشر**: 2021/06/30

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التحفظ المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية، ومن أجل ذلك تم اختيار 10 مؤسسات اقتصادية عمومية بولاية سكيكدة كحالة دراسية، بالاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال أسلوب المسح الجزئي؛ حيث تم استقصاء آراء المحاسبين والمدققين، ورؤساء مصالح المحاسبة، والإطارات الماليين، والأكاديميين، لـ 54 فردا؛ من خلال استبيان صمم لهذا الغرض، تم معالجة بياناته باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والانحدار المتعدد. أشارت النتائج إلى وجود علاقة دالة إحصائيا بين استخدام التحفظ المحاسبي، وجودة المعلومات المحاسبية، ووجود أثر قوي ومعنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات على جودة المعلومات المحاسبية. وهو ما يؤكد الافتراضات النظرية في هذا الصدد، فيما يخص ميل الممارسين للموثوقية، التي يدعمها قيد التحفظ المحاسبي على حساب الملاءمة، ويتوافق مع الثقافة المحاسبية في الجزائر، التي تتجه أكثر نحو التحفظ.

الكلمات المفتاحية: *التحفظ المحاسبي؛ معايير المحاسبة الدولية؛ النظام المحاسبي المالي؛ جودة المعلومات المحاسبية.*

تصنيف JEL: *M41؛ O32.*

Abstract:

The aim of this paper is to explore the effect of accounting conservatism on the quality of accounting information. For that, we selected the public companies in Skikda as a case study, depending on the descriptive approach, through the method of partial survey, where the opinions of 54 individuals have been collected, including accountants, auditors, accounting and financial officers, and academics. The results indicated a significant relationship between accounting conservatism and the quality of accounting information, and a strong significant effect of accounting conservatism in terms of assets and liabilities valuation on the quality of accounting information. These results confirm the theoretical assumptions regarding the practitioners' tendency towards the reliability that is supported by conservatism. The results are also consistent with the accounting culture in Algeria, which tends more towards the conservatism.

Keywords: *Accounting conservatism; International Accounting Standards; Financial Accounting System; Accounting information quality.*

JEL Classification Codes: *M41; O32.*

المؤلف المرسل: **شلابي عمار**، الإيميل: chalabiamar@yahoo.fr

1. مقدمة

يعتبر التحفظ المحاسبي أحد الممارسات التي أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام في مجال المحاسبة، كما يعتبر من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها النظرية المحاسبية منذ زمن طويل، وحجز الزاوية في الممارسات المحاسبية الحديثة، وخصوصا بعد الأزمات المالية الأخيرة، وحالات الإفلاس التي شهدتها العديد من المؤسسات، بسبب التلاعب في البيانات، والإفراط في التفاؤل من طرف المسيرين، عند إعداد وعرض القوائم المالية. ومن هذا المنطلق جاء التحفظ المحاسبي باعتباره قيدا على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، والتعامل مع التقديرات المحاسبية، في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، التي تتطلب توخي الحيطة والحذر عند إعداد وعرض القوائم المالية، بحيث لا ينتج عنها تضخيم الأصول والإيرادات، وتخفيض الالتزامات والمصروفات، من أجل تحسين المركز المالي للمؤسسة وأدائها، بشكل لا يعبر بصدق عن الواقع الاقتصادي الفعلي للمؤسسة، ولا يعكس آفاقها المستقبلية.

لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد اهتمام الباحثين والممارسين بموضوع التحفظ المحاسبي، رغم الجدل الواسع الذي أثير بين الأطراف المختصة بين مؤيد ومعارض. ففي الوقت الذي يرى مؤيدو التحفظ المحاسبي بأنه معيار لتمايز الشركات في درجة الشفافية وجودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى مساهمته في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، وتحسين مستوى الملاءمة والتمثيل الصادق للقوائم المالية، يعتبره الاتجاه المعارض بأنه يفتقر للموثوقية، بسبب تعارضه مع الحياد، وتناقضه مع خاصية الملاءمة. ومع ذلك لا يزال التحفظ المحاسبي يلعب دورا مهما في الممارسات المحاسبية المعاصرة، وهو حفزنا على دراسة أثر استخدام التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة الجزائرية، على اعتبار أن الثقافة المحاسبية في الجزائر تدعم استخدام التحفظ، سواء بما يتفق مع مفهوم الحيطة والحذر عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، أو بمفهومه العام الذي يتوافق مع السرية.

1.1. إشكالية الدراسة

لم يكن إقرار مبدأ التحفظ المحاسبي إلا جزء يسيرا من الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف المنظمات المهنية، لضمان تحقيق الجودة والشفافية للمعلومة المحاسبية، وتعبيرها بصدق عن الواقع الاقتصادي الفعلي للمؤسسة، حيث كانت ولازلت جودة المعلومات المحاسبية الشغل الشاغل للعديد من الأطراف، التي تعتمد على القوائم المالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية. وبناء على ما سبق يمكننا بلورة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى تأثير استخدام التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مدى تأثير استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، على جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة ؟
- ما مدى تأثير استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، على جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة ؟

2.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة.

استنادا للجوانب التطبيقية للتحفظ المحاسبي تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، وملاءمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، وموثوقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، وجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، وملاءمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، وموثوقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، وجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة.

3.1. أهمية الدراسة

يستمد البحث أهميته من الموضوع الذي يتناوله وهو أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لقلة الدراسات المتعلقة به في الجزائر، وهو محل نقاش علمي قديم وحديث في العديد من بلدان العالم. وتكمن الأهمية الحقيقية للبحث في تقديمه دليلا إضافيا حول الافتراضات النظرية في هذا الصدد، والتي تؤكد توجه الممارسين للموثوقية، التي يدعمها قيد التحفظ المحاسبي على حساب الملاءمة التي تتنافى معه، كما أنه يوفر نتائج تسمح بتقييم سياسات التحفظ المحاسبي، التي تم تبنيها في النظام المحاسبي المالي الجزائري منذ 2010، ومدى مساهمتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والتوجهات المطلوبة بهذا الخصوص في المستقبل.

4.1. الدراسات السابقة

د. دراسة (فؤاد، 2016)

تناولت الدراسة أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية الدولية على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، على عينة من 38 شركة مسجلة في بورصة مصر خلال الفترة 2012-2014، واستخدم الباحث مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لقياس التحفظ المحاسبي. وخلصت الدراسة إلى أن الأسباب التي تم الاعتماد عليها لاستبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لا تتحقق عند الممارسة العملية للمعايير المحاسبية الدولية، كما أظهرت النتائج بأن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى زيادة التحفظ المحاسبي.

ج. دراسة (Mohammed, Heyrani, & Nezam, 2013)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة طهران، وقد أجريت على عينة مكونة من 300 شركة مسجلة في بورصة طهران خلال الفترة 2006-2011، ولقياس التحفظ المحاسبي تم استخدام مقياس (Givoly and Hyan, 2000). وحسب نتائج الدراسة فإن التحفظ المحاسبي يزيد من موثوقية المعلومات المالية، كما بينت النتائج بأن الأسواق المالية تصبح أكثر كفاءة عندما تتوفر التقارير المالية في الوقت المناسب لمستخدميها، وتقدم لهم معلومات مالية كاملة وشفافة تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة.

ب. دراسة (Zhang, 2011)

تناولت الدراسة أثر الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على ممارسة التحفظ المحاسبي، من خلال عينة مكونة من 97 شركة مساهمة مسجلة في بورصة نيوزيلندا، خلال الفترة 2000-2009، ولقياس التحفظ المحاسبي استخدم الباحث نموذج (Basu,1997). وقد أظهرت النتائج بأن التحفظ المحاسبي قد ازداد بشكل ملحوظ بعد تبني الشركات النيوزيلندية للمعايير الدولية للإعداد التقارير المالية، كما ساهم التحفظ المحاسبي في تحسين ملاءمة الأرباح المحاسبية.

أ. دراسة (Hellmen, 2008)

هدفت الدراسة إلى تحديد كيفية تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي في ظل الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، من خلال دراسة ثلاث حالات مرتبطة بثلاث معايير محاسبية دولية وهي: IAS 38، IAS 12، IAS 11. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد تخلى عن التحفظ المحاسبي في مسودة العرض الخاصة بالإطار المفاهيمي لسنة 2006، بالرغم من اعتباره مبدأ محاسبيا أساسيا في العديد من الدول مثل ألمانيا والسويد.

في حدود إطلاع الباحثين، وبناء على نتائج الدراسات السابقة، يمكن الخروج بالاستنتاجات الآتية:

- اتفقت كثير من الدراسات على أهمية التحفظ المحاسبي في تحسين ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية؛
- اتفقت كثير من الدراسات بأن كفاءة الأسواق المالية تصبح أكثر كفاءة، عندما تتوفر التقارير المالية في الوقت المناسب لمستخدميها، وتقدم لهم معلومات مالية كاملة وشفافة تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة؛
- تعد الدراسة الحالية امتداد للدراسات السابقة، حيث تساهم في توضيح مفهوم التحفظ المحاسبي ،كونه أحد الجوانب المهمة في المجال المحاسبي، من خلال توضيح طبيعة التحفظ المحاسبي، ومدى إلزام النظام المحاسبي المالي في الجزائر الشركات الاقتصادية بتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة، لما لها من أهمية بالغة في تحسين جودة المعلومات المالية.

2. الإطار النظري للدراسة

يتناول الإطار النظري للدراسة العديد من المفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

1.2. ماهية التحفظ المحاسبي

بداية، يجب التأكيد على عدم وجود تعريف محدد لمفهوم التحفظ المحاسبي، سواء من قبل الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة أو الباحثين في المجال، وبالتالي سيتم تناول تعريف التحفظ المحاسبي من خلال عدة وجهات نظر.

أ. تعريف التحفظ المحاسبي حسب رواد الفكر المحاسبي

يعتبر التحفظ المحاسبي أحد الأعراف الملازمة لمهنة المحاسبة منذ بداية ممارستها، فقد استخدم رواد الفكر المحاسبي الأوائل مصطلح "الحيطة والحذر" للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية (أبو الخير، 2008، صفحة 7)، إذ يصف الشيرازي خاصية الحيطة والحذر بأنها الاتجاه التقليدي للمحاسبة عند المفاضلة بين الطرق المحاسبية (الشيرازي، 1990، صفحة 102). وعلى الجانب الآخر، يرى "هيندركسن" أن مصطلح التحفظ يستخدم عموما للإشارة على ضرورة أخذ المحاسبين أدنى القيم الممكنة للأصول والإيرادات، وأعلى القيم الممكنة للالتزامات والمصروفات في تقاريرهم المالية. كما يتضمن الاصطلاح أيضا الاعتراف بالمكاسب حالا دون تأخير، بينما يتم تأجيل الاعتراف بالأرباح إلى غاية تحققها (هندريكسن، 2008، صفحة 130). ويرى آخرون أن التحفظ المحاسبي يشتق من فرض الاستمرارية وفرض الدورية، ويمثل استثناء أو تعديلا، بمعنى أنه يطبق كقيد عند التقييم وإعداد التقارير المالية (حنان، 2009، صفحة 436). وفي المفهوم العام، يقصد بمبدأ الحيطة والحذر تفضيل اختيار الإجراء الأقل تفاؤلا عند المفاضلة بين إجراءين محاسبيين أو أكثر، خشية توزيع أرباح صورية غير محققة والإضرار بحقوق الدائنين في حالة الإفراط في التفاؤل.

ب. تعريف التحفظ المحاسبي حسب المنظمات المهنية

ورد في بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم 02، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام 1980، تعريفا للتحفظ المحاسبي على"أنه رد فعل حذر في ظل عدم التأكد، في محاولة لضمان أن حالات عدم التأكد والمخاطر المرافقة لأنشطة المؤسسة قد تم أخذها في الاعتبار بشكل كاف" (FASB, 1980, p. 23). إذ يرى المجلس في هذا التعريف بأنه في حالة ما إذا كان هناك تقديران أو توقعان لقيمة، سوف يتم تحصيلها أو تسديدها مستقبلا أو عدم ذلك، يتم استخدام التوقع الأقل تفاؤلا وفقا للتحفظ المحاسبي. وفي المقابل، عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام 1989 التحفظ المحاسبي بأنه "درجة الحيطة والحذر عند ممارسة

التقديرات التي نحتاجها لوضع الأحكام المطلوبة في ظل عدم التأكد، والتي تتطلب عدم المبالغة في تقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب، والتأكد من أن الخصوم والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب" (كساب، 2011، صفحة 303). إن التعاريف السابقة تشير لوجهة النظر الشائعة لمبدأ التحفظ المحاسبي، والتي يتم عن طريقها تعجيل الاعتراف بالخسائر المتوقعة، وتأجيل الاعتراف بالمكاسب لحين تحققها.

ج. تعريف التحفظ المحاسبي حسب آراء الباحثين والدراسات السابقة

تعددت التعاريف المقدمة من قبل الباحثين في الشأن المحاسبي في محاولة لتعريف مصطلح التحفظ المحاسبي، ومن بين التعاريف الأكثر شيوعا نجد تعريف (Basu)، والذي عرفه بأنه "ميل المحاسبين لطلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأرباح في القوائم المالية، ودرجة أقل من التحقق للاعتراف بالخسائر المحتملة". فالأرباح والخسائر تستجيب بشكل كامل للأخبار السارة والأخبار السيئة، وبالتالي سوف تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة (Basu, 1997, p. 7). وعرفه (Beaver & Ryan, 2000, p. 130) بأنه الانخفاض المستمر في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة عن قيمتها السوقية،حيث ترجع جذور هذا التعريف إلى التعبير الذي استخدمه (Felltham and Olhosn, 1996)، ووصفهم للتحفظ بأنه الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمؤسسة، الذي يترتب عنه ما يسمى بالشهرة الموجبة (Ahmed, Morton, & Schaefer, 1998, p. 292). بينما يرى (Givoly & Hayn, 2000, p. 29) أن التعريف الأكثر وصفا للتحفظ المحاسبي، هو معيار الاختيار بين البدائل المحاسبية، التي تؤدي إلى تقليل الأرباح التراكمية المفصح عنها إلى الحد الأدنى، عن طريق تأخير الاعتراف بالإيرادات، وتعجيل الاعتراف بالمصروفات، وتقييم الأصول بأقل القيم والالتزامات بأعلى القيم.

من خلال ما تم عرضه يتضح بأن أغلب التعاريف السابقة التي تناولت مفهوم التحفظ المحاسبي تنطوي على موقف واحد، وإن اختلفت في التعبير عنه، وهو الحيطة والحذر عند تقييم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، ففي ظل عدم التأكد يجب على المحاسبين الأخذ بالنظرة التشاؤمية، واختيار أقل القيم الممكنة للأصول والإيرادات وأعلى القيم الممكنة للالتزامات والمصروفات.

د. أنواع التحفظ المحاسبي

ميزت الدراسات بين نوعين من التحفظ المحاسبي هما: التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط.

د.1. التحفظ المشروط

عرف (Ball & Shivakumar, 2005, p. 90) التحفظ المشروط بأنه عدم التماثل في توقيت الاعتراف، والذي ينطوي على ميل المحاسبين لطلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة، وطلب درجة أقل من التحقق للاعتراف بالأخبار السيئة، والذي يترتب عنه تسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية. ومن الأمثلة على التحفظ المشروط، قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، والاعتراف بتدني قيمة الأصول طويلة الأجل (Beaver & Ryan, 2005, p. 269) ؛

د.2. التحفظ غير المشروط

يسمى أيضا بالتحفظ المسبق أو التحفظ المستقل عن الأخبار (Ruch & Taylor, 2015, p. 7)، والذي ينطوي على الاختيار المسبق من قبل المؤسسات لمجموعة من السياسات والطرق المحاسبية التي تستخدمها في تقييم أصولها والتزاماتها، والتي تلتزم بموجبها بتخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول إلى قيمتها السوقية، على مدار عمر هذه الأصول والالتزامات (Ryan, 2006, p. 3). ومن الأمثلة على التحفظ غير المشروط، الاعتراف بنفقات البحث كمصروف في قائمة الدخل.

2.2. التحفظ في ظل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

إضافة لما تم توضيحه من وجهات النظر المختلفة حول مفهوم التحفظ المحاسبي وأنواعه، هناك اعتبارات محاسبية أخرى هامة تستوجب منا تسليط الضوء عليها، وأخذها بعين الاعتبار للفهم الصحيح لسياسة التحفظ المحاسبي، والمتمثلة في موقف الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية من التحفظ المحاسبي، وبعض جوانب التحفظ المحاسبي في ضوء النظام المحاسبي المالي الجزائري.

أ. موقف الإطار المفاهيمي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية من التحفظ المحاسبي

يعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أحد أكبر الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة في العالم، التي تعمل على تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة، ذات الجودة العالية، والمفهومة، والقابلة للتطبيق، والتي تساعد المساهمين والمشاركين في مختلف أسواق رأس المال في العالم على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة (Zhang, 2011, p. 2). ويسترشد مجلس معايير المحاسبية الدولية بالإطار المفاهيمي في وضع معايير جديدة أو تعديل المعايير الموجودة، بالإضافة إلى توضيح طبيعة وحدود المحاسبة والتقارير المالية، حيث يشير التأصيل التاريخي إلى أن مفاهيم الحيطة والحذر لعبت دائما دورا بارزا في إعداد التقارير المالية، وكثيرا ما يتم دمجها في أطر المفاهيم كأحد الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، قبل أن يقوم كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام 2006 بصرف النظر عن التحفظ لصالح خاصية الحيادية، واعتباره صفة غير مرغوب فيها في القوائم المالية (Hellmen, 2008, p. 77). وقد تم تبرير ذلك بأن الهدف الرئيسي من إعداد القوائم المالية هو تقديم معلومات مالية مفيدة لمستخدميها، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفر خاصيتين، هما الملاءمة والتمثيل الصادق، ولا يتحقق التمثيل الصادق إلا من خلال حيادية المعلومات المحاسبية، والتحفظ المحاسبي يتعارض مع خاصية الحيادية (فؤاد، 2016، صفحة 542).

في عام 2013 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ورقة مناقشة لتعديل الإطار المقترح، دون أن يتطرق إلى القسم الخاص بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبالتالي لم يتم اقتراح إعادة إدخال التحفظ المحاسبي في الإطار المفاهيمي، ومع ذلك لم يقتنع أصحاب المصلحة بالحجج التي قدمها المجلس، وكانت هناك مخاوف متزايدة من التخلي الواضح عن التحفظ المحاسبي. ونتيجة للعديد من الضغوط والانتقادات الموجهة من قبل المهنيين والباحثين، الذين ينظرون إلى التحفظ على أنه ممارسة الحذر عند تبني التقديرات المحاسبية في ظل عدم التأكد، اقتنع المجلس بأن هذا المفهوم قد يؤدي إلى الحيادية عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، وتأييده لإعادة إدخال مفهوم الحيطة والحذر في مسودة العرض لتعديل الإطار المفاهيمي لسنة 2010، مع تفسيره بشكل سليم، بما يحقق الوضوح، وينهي حالة التشويش السائدة (Mora & Walker, 2015, p. 621).

ب. الممارسات المحاسبية للتحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي

أشار النظام المحاسبي المالي لمصطلح التحفظ المحاسبي في المادة 14 من المرسوم 08 - 156 (المرسوم التنفيذي رقم 08-156، 2008، صفحة 12) بأنه "يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة، الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل، من شأنها أن تقلل الديون وتزيد ممتلكات الكيان أو نتائجه". ويوفر النظام المحاسبي المالي أدلة إجرائية لتطبيق التحفظ المحاسبي بحيث:

- ينبغي عدم المبالغة في تقدير قيمة الأصول والنواتج، كما يجب عدم تقليل قيمة الخصوم والأعباء.
- يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي قد أشار لمفهوم التحفظ المحاسبي بمصطلح الحيطة، واعتبره أحد المبادئ المحاسبية التي تحكم عملية إعداد القوائم المالية في حالة عدم التأكد، حيث تؤكد المادة 14 على ضرورة التقدير المعقول وعدم المبالغة في ظروف عدم التأكد.

ب.1. الفصل الأول: مبادئ عامة

حسب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وفي فصله الأول نجد فيما يخص:

الأعباء: حسب الفقرة 4.111 "يترتب عن الأعباء المحتملة بفعل أحداث طرأت، أو جار حدوثها من قبيل الاحتمال تكوين الاحتياطات"، مع ضرورة تحويل الاحتياطات إلى النتائج عندما تزول الأسباب التي دفعت إلى تكوينها. واستنادا إلى هذه الفقرة نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي قد أكد على وجوب تكوين احتياطات، وذلك للأعباء المحتملة، وهذا ما يعكس وجود مفهوم التحفظ المحاسبي.

التكلفة التاريخية: حسب الفقرة 1.112 "ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة على اتفاقية التكاليف التاريخية، في حين ترتكز حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم، بالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى: القيمة الحالية، قيمة الإنجاز، أو القيمة النفعية.

يعتبر تأكيد النظام المحاسبي المالي على استخدام أسلوب التكلفة التاريخية كقاعدة عامة لقياس بنود عناصر الميزانية أحد أهم الخيارات المحاسبية المستخدمة في مفهوم التحفظ المحاسبي.

تدني قيم الأصول: حسب الفقرة 7.112 "عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية، فإن هذه القيمة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل، وحينئذ يعتبر مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل خسارة في القيمة". كما ورد في الفقرة 8.112 بأن "خسارة قيمة أي أصل تثبت بانخفاض الأصل المذكور وبإدراج عبء في الحسابات".

من خلال الفقرتين السابقتين، نجد أن النظام المحاسبي المالي قد ألزم المؤسسات بضرورة إثبات خسائر تدني قيم الأصول غير الجارية، وهو ما يعتبر جوهر التحفظ المحاسبي.

ب.2. الفصل الثاني: قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات

ذكر نفس القرار في الفصل الثاني مجموعة القواعد الخاصة للتقييم والإدراج في الحسابات نذكر البعض منها:

التثبيتات: حسب الفقرة 10.121 "إذا صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمته المحاسبية الصافية بعد الإهتلاكات، فإن هذه القيمة تعود إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة". كما أوردت الفقرة 15.121 "تشكل نفقات البحث أو النفقات الناجمة عن طور البحث لمشروع داخلي أعباء تدرج في الحسابات، عندما تكون مستحقة ولا يمكن تثبيتها"، وعملا بمبدأ الحيطة والحذر يؤكد النظام المحاسبي المالي على ضرورة إدراج تكاليف البحث المستحقة والتي لا يمكن التثبت منها، كمصاريف في حساب نتيجة الدورة، بدلا من رسملتها كتثبيت، وهذا من باب الحيطة والحذر.

أصول مالية غير جارية: حسب الفقرة 6.122 "يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها، وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان، والتي لم يتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة، وتخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة، قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول".

يتبين لنا من خلال الفقرة السابقة أن النظام المحاسبي قد أكد على ضرورة تسريع الاعتراف بالخسائر المحتملة، وهو ما يعتبر جوهر التحفظ المحاسبي، الذي يقضي بتسريع الاعتراف بالخسائر المحتلمة، وتأخير الاعتراف بالمكاسب إلى غاية تحققها.

المخزونات: حسب الفقرة 5.123 "عملا بمبدأ الحيطة والحذر فإن المخزونات تقيم بالأقل من بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق"، كما أشارت نفس الفقرة إلى إدراج أي خسارة في قيمة المخزونات كعبء في حساب النتائج، عندما تكون تكلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، وتحدد خسائر القيمة في المخزونات مادة بمادة، أو في حالة أصول متعاوضة فئة بفئة، ويعتبر استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في قياس المخزون مؤشرا صريحا على وجود التحفظ المحاسبي.

3.2. جودة المعلومات المحاسبية

بعد استعراض موقف الإطار المفاهيمي من التحفظ المحاسبي وبعض الممارسات المحاسبية للتحفظ في النظام المحاسبي المالي، يمكن الآن التطرق إلى تطور مفهوم جودة المعلومات المحاسبية باعتباره من القضايا المهمة في الحقل المحاسبي، وخاصة في مجال اتخاذ القرارات.

أ. تطور مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

لقد رافقت المحاسبة المسيرة الإنسانية في تطورها وارتقائها وكانت دائما ما تستجيب لتغيرات البيئة المحيطة بها، فالباحث في الشأن المحاسبي يرى بأن المحاسبة في صورتها اليوم هي نتاج دولي مشترك، أي أن كل حضارة أو دولة ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل المحاسبة.

ويعتبر ظهور شركات المساهمة في بداية القرن 19م من أبرز التغيرات الجذرية التي حدثت في المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل فيه المحاسبة (الشيرازي، 1990، صفحة 21)، ومن المعروف أن هذه الشركات لها خاصية انفصال الملكية عن الإدارة، وكان لهذه الخاصية تأثير بالغ في المحاسبة، فقد أظهرت أهمية الدور المحاسبي في مجال تقييم الإدارة، كما ساهمت في إبراز الأهمية القصوى لنتيجة الدورة كمؤشر لتقييم كفاءة الإدارة في استثمار الأموال الموكلة لها؛ فأصبح مدراء الشركات يسعون لإظهار نجاحهم في أداء مهامهم عن طريق تعظيم الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية (عكوش و كشرود، 2019، صفحة 224).

خلال تلك الفترة وقعت أزمة الكساد العالمية سنة 1929، والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات نتيجة الخسائر الفادحة التي تحملها أصحاب المصلحة، بسبب الممارسات الانتهازية التي قامت بها إدارة تلك الشركات (عمر و القضاة، 2014، صفحة 896)، فتعالت المزيد من النداءات لمطالبة الدولة بالتدخل في تنظيم المحاسبة، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية. وتعد دراسة جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) عام 1977 من أوائل الدراسات الجادة التي أخذت بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية، وأكدت بأن مستوى جودة المعلومات يتحدد على أساس مدى فائدتها كمدخلات مؤثرة في عملية اتخاذ القرار (الشيرازي، 1990، صفحة 157). ليتبعها بعد ذلك اتفاق أكبر هيئتين محاسبيتين في العالم (IASB وFASB) على تحديد مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة لمستخدميها، والتي سيتم التطرق لها في الجزء الموالي.

ب. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى خصائص أساسية وخصائص ثانوية أو معززة.

ب.1. الخصائص الأساسية

تتمثل الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية في الملاءمة والموثوقية (مرعي، 2006، صفحة 190).

الملاءمة: لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لابد أن ترتبط بالهدف أو الغرض المطلوب تحقيقه، وتحدث فرقا في القرار الذي سيتخذه المهتم بتلك المعلومات، ولتحقيق ذلك يجب أن تتوفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمتخذ القرار حتى لا تفقد قيمتها، وأن تتيح التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وتقييم التوقعات السابقة أو تصحيحها.

الموثوقية: ويقصد بها خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، ويتحقق ذلك عندما يقوم أشخاص مؤهلون بفحص البيانات بأنفسهم ويتوصلون إلى نفس النتائج، وتعبر المعلومات المحاسبية بصدق عن الأحداث الاقتصادية التي شهدتها المؤسسة، وتكون محايدة وغير منحازة أو معدة من أجل خدمة جهات معينة.

ب.2. الخصائص النوعية المعززة

تتمثل الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية في القابلية للمقارنة والثبات (Mohammed, Heyrani, & Nezam, 2013)

القابلية للمقارنة: يقصد بها القدرة على مقارنة المعلومات المحاسبية للمؤسسة من فترة لأخرى، أو مع مؤسسات ضمن نفس الصناعة.

الثبات: ويعني استخدام المؤسسة لنفس الطرق والسياسات المحاسبية في عملية القياس والاعتراف والعرض والإفصاح لأكثر من سنة مالية.

ج. علاقة التحفظ المحاسبي بجودة المعلومات المحاسبية

إن موضوع التحفظ المحاسبي هو موضوع جدلي بين الباحثين والمحاسبين والمدافعين والمعارضين لتطبيقه، وهذا ما يعني أيضا أنه جدلي في تأثيره على جودة المعلومات المحاسبية، ونتيجة لذلك حاولت مختلف الدراسات البحث فيما إذا كان يؤثر التحفظ المحاسبي بشكل إيجابي في جودة المعلومات المحاسبية، بمعنى زيادة الاهتمام بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي، أو يؤثر سلبا على جودة المعلومات المحاسبية، فيتم الاستغناء عن هذه السياسات والتقليل من استخدامها عند إعداد القوائم المالية (عبد الحليم، 2015، صفحة 642)، فتباينت

واختلفت نتائج الدراسات ذات الصلة بموضوع علاقة التحفظ المحاسبي بجودة المعلومة المحاسبة، وانقسمت إلى تيار مؤيد للتحفظ وتيار معارض، يسرد كل تيار حججه وبراهينه التي ترى أنها تدعم وجهة نظره.

نشير في هذا المجال بأنه يصعب الجزم بأن ممارسة التحفظ المحاسبي تؤثر أو لا تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية، لصعوبة قياسه وتحديده نظريا، وأن الإشارة إلى ذلك ما هي إلا استباق للغاية التي يود الباحث الوصول إليها في الجانب التطبيقي.

3. الدراسة التطبيقية

من خلال هذا المحور قمنا بتوضيح منهجية الدراسة المعتمدة، وعرض نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

1.3. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال أسلوب المعاينة في جمع البيانات الأولية، بالاعتماد على استبيان صمم لذلك الغرض، كما تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 17 في تحليل إجابات الاستبيان.

أ. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع العمومي بولاية سكيكدة، وتشمل عينة الدراسة على مجموعة من المحاسبين، والمدققين، ورؤساء مصالح المحاسبة، والإطارات المالية، والأكاديميين؛ وقد تم اختيار عينة قصديه، بالاعتماد على أسلوب الحصر الشامل، حيث قمنا بتوزيع 60 استبانة، تم استرداد 54 منها صالحة للتحليل، وهي تشكل نسبة 90% من المجتمع البالغ 60 فردا.

جدول 01: المؤسسات العمومية محل الدراسة والاستبيانات الموزعة والمسترجعة.

البيان	اسم المؤسسة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة	نسبة الاستجابة (%)
المؤسسات العمومية	المؤسسة المينائية سكيكدة EPS	10	8	80
	الشركة الوطنية لأشغال الطرقات ALTRO	4	4	100
	مؤسسة التنسيق اللوجيستيكي SIL	3	3	100
	مؤسسة سكيكدة حاويات للخدمات SCS	5	5	100
	مؤسسة التوزيع للكهرباء والغاز بسكيكدة SONELGAZ	12	11	91,6
	مؤسسة مطاحن الحروش	6	4	66,6
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	5	4	80
	مؤسسة نفطال فرع سكيكدة GPL	3	3	100
	مركب تمييع الغاز GL1K	2	2	100
	الشركة الصناعية SOMIK	2	2	100
الأساتذة	-	8	8	100
المجموع	-	60	54	-

المصدر: من إعداد الباحثين.

ب. أدوات وإجراءات الدراسة

يمثل الاستبيان الذي تم تصميمه المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه الدراسة في الإجابة عن التساؤلات وتحقيق أهدافها، وقد قسم إلى جزئيين هما:

الجزء الأول: يتضمن هذا الجزء البيانات الشخصية للمستجوبين.

الجزء الثاني: يتضمن أسئلة متعلقة بالفرضيات، ويتكون هذا الجزء من محورين: المحور الأول يشتمل 14 سؤالا حول التحفظ المحاسبي، أما المحور الثاني فيشتمل 14 سؤالا حول جودة المعلومات المحاسبية.

لقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة وفق مقياس ليكرت الخماسي، حيث تم حساب المدى العام كالآتي:

$$E = X_{max} - X_{min} = 5 - 1 = 4$$

ليتم بعدها تقسيم النتيجة على عدد فئات المقياس للحصول على أطوال الخلايا، وذلك على النحو الآتي: (5/4 = 0,8) (بوناب، 2019، صفحة 97)، ثم إضافة القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للفئة الأولى، والذي يصبح 1,80، ثم نكرر نفس العملية إلى غاية الفئة الخامسة.

جدول 02: طول الخلايا حسب مقياس ليكرت الخماسي.

قيمة المتوسط الحسابي	مستوى درجة الاتجاه	نوع الاتجاه
1 إلى 1,80	منخفض جدا	(-) سلبي
1,80 إلى 2,60	منخفض	(-) سلبي
2,60 إلى 3,40	متوسط	(.) غير متأكد
3,40 إلى 4,20	مرتفع	(+) ايجابي
4,20 إلى 5	مرتفع جدا	(+) ايجابي

المصدر: من إعداد الباحثين.

ج. أساليب المعالجة الإحصائية

للإجابة عن تساؤلات الدراسة تم اختيار مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة وهي:

- معامل الثبات ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات عبارات الاستبيان.
- التكرارات والنسب المئوية لاستخراج خصائص عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد الأهمية النسبية لاستجابات أفراد العينة حول أثر التحفظ المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية.
- اختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد أثر المتغير المستقل في المتغير التابع.

د. صدق وثبات أداة الدراسة

للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات، وتحقيق أهداف البحث، تم استخدام معامل آلفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (03).

جدول 03: معاملات ألفا كرونباخ لكل بعد وللاستبيان ككل.

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	الصدق
المحور الأول: التحفظ المحاسبي	14	0,816	0,903
المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية	14	0,823	0,907
الأداة ككل	28	0,873	0,934

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS النسخة 17.

يظهر من الجدول السابق أن جميع معاملات الثبات لمحاور الدراسة والأداة ككل كانت تفوق المعدل المقبول 0,60، وهذا يدل على مستوى عال من ثبات أداة الدراسة، مما يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبيان، والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

هـ. التناسق الداخلي

من أجل اختبار مدى وجود تناسق داخلي بين مختلف مكونات الاستبيان، تم استخدام معامل بيرسون، الذي يتيح التحقق من مستوى الارتباط بين العبارات والبعد الذي تنتمي إليه. حيث يتضح من الجدول (04) أن آراء عينة الدراسة حول عبارات الاستبيان كانت في اتجاه موجب مقارنة باتجاه البعد الذي تنتمي إليه، إذ كانت معاملات الارتباط بين معظم العبارات والبعد الذي تنتمي إليه قوية ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة 1%، مما يدل على صدقها وارتباطها مع بعضها البعض.

جدول 04: معامل الارتباط بين العبارات والبعد الذي تنتمي إليه.

العبارات	معامل بيرسون	مستوى الدلالة	حجم العينة
البعد الأول: التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات	1		54
معامل بيرسون للعبارة 1	0,453**	0,001	54
معامل بيرسون للعبارة 2	0,632**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 3	0,544**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 4	0,660**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة5	0,723**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة6	0,644**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة7	0,544**	0,000	54
البعد الثاني: التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات	1		54
معامل بيرسون للعبارة 8	0,593**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 9	0,645**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 10	0,519**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 11	0,729**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة12	0,789**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 13	0,830**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 14	0,727**	0,000	54
البعد الثالث: ملاءمة المعلومات المحاسبية	1		54
معامل بيرسون للعبارة 15	0,510**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 16	0,508**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 17	0,648**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 18	0,700**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 19	0,612**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 20	0,551**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 21	0,654**	0,000	54
البعد الرابع: موثوقية المعلومات المحاسبية	1		54
معامل بيرسون للعبارة 22	0,589**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 23	0,770**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 24	0,850**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 25	0,713**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 26	0,642**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 27	0,677**	0,000	54
معامل بيرسون للعبارة 28	0,658**	0,000	54

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS النسخة 17.

2.3. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

أ. وصف خصائص عينة الدراسة

يوضح الجدول (05) خصائص عينة الدراسة، وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي يتضح ارتفاع نسبة الذكور (70,4%) مقارنة بنسبة الإناث (29,6%)، وهذا يعود لطبيعة وظائف المحاسبة والتدقيق والمالية، التي تتطلب السفر والتنقل، والبقاء في مكاتب العمل لساعات طويلة. بالنسبة للفئات العمرية شكلت الفئة (من 30 إلى أقل من 40 سنة) نسبة 50%، وهي النسبة الغالبة على أفراد العينة، في حين تقاربت الفئات (من40 إلى أقل من 50 سنة) و(أقل من 30 سنة) و(أكثر من 50 سنة) وبنسبة 22,2%، 14,8%، و13% على التوالي، وهذا ما يدل على احتفاظ المؤسسات بأصحاب الخبرة في مناصبهم المهنية، بهدف نقل خبراتهم وتجاربهم للمواهب

الشابة، بالاندماج والعمل مع كبار السن. أما التخصصات العلمية فبلغت 51,9% بالنسبة لتخصص المحاسبة، وهي النسبة الأكبر، في حين بلغت أقل نسبة 7,4% بالنسبة للتخصصات الأخرى؛ وفيما يتعلق بالوظيفة فقد بلغت أعلى نسبة 31,5% لمدقق الحسابات، في حين بلغت نسبة المحاسبين 25,9%، ونسبة كل من رؤساء مصالح المحاسبة والأكاديميين والإطارات المالية 18,5% و14,8% و9,3% على التوالي، مما يدل على تنوع الوظائف بالنسبة لأفراد العينة. أما فيما يخص الأقدمية فقد تراوحت مدة الخدمة لأفراد عينة الدراسة بين (أقل من 5 سنوات) و(أكثر من 15 سنة) وبنسبة 29,6% و25,9% على التوالي، مما يدل على الخبرة المهنية الكافية لعينة البحث، والتي تمكنهم من الإجابة على الاستبيان بطريقة موضوعية في مجال العمل في الشركة.

جدول 05: خصائص عينة الدراسة.

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة	المجموع
النوع الاجتماعي	ذكر	38	% 70,4	54
	أنثى	16	% 29,6	
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	8	% 14,8	54
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	27	% 50,0	
	من40 إلى أقل من 50 سنة	12	% 22,2	
	أكثر من 50 سنة	7	% 13,0	
التخصص العلمي	محاسبة	28	% 51,9	54
	إدارة مالية	7	% 13,0	
	إدارة أعمال	8	% 14,8	
	اقتصاد	7	% 13,0	
	أخرى	4	% 7,4	
الوظيفة	محاسب	14	% 25,9	54
	إطار مالي	5	% 9,3	
	مدقق حسابات	17	% 31,5	
	رئيس مصلحة محاسبة	10	% 18.5	
	أكاديميين **في المحاسبة**	8	% 14,8	
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنة	16	% 29,6	54
	من 5 إلى أقل من 10 سنة	11	% 20,4	
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	13	% 24,1	
	أكثر من 15 سنة	14	% 25,9	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS النسخة 17.

ب. الإحصاء الوصفي للمحور الأول: التحفظ المحاسبي

يتضح من الجدول (06) وجود موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة لجميع عبارات هذا المحور، إذ بلغ متوسط الاستجابة الإجمالي 4,1479، وبانحراف معياري 0,4339، مما يشير إلى أهمية تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية العمومية لولاية سكيكدة. كما يتبين من الجدول أن استخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4,25 وبانحراف معياري 0,455، مما يعني وجود موافقة بدرجة مرتفعة جدا من قبل أفراد العينة على أن سياسات التحفظ المحاسبي تمارس في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات بشكل واضح من طرف المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، بينما جاء بعد استخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4,07 وبانحراف معياري 0,412، والذي كان هو الآخر مرتفعا.

جدول 06: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول التحفظ المحاسبي.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة	الاتجاه
	البعد الأول: التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات	4,07	0,412		
01	يميل المحاسب نحو تخفيض قيمة أصول الشركة المعلنة للجمهور في ظروف عدم التأكد.	4,35	0,731	2	مرتفع جدا
02	يفضل المحاسب تخفيض العمر الاقتصادي للأصل لزيادة قسط الإهتلاك.	3,33	0,729	14	متوسط
03	تستخدم الشركة مبدأ التكلفة التاريخية بشكل واسع في تقييم الأصول.	4,28	0,492	4	مرتفع جدا
04	يستخدم المحاسب القيمة الحالية المخصومة في تقييم بعض الأصول الطويلة الأجل.	4,11	0,664	11	مرتفع
05	يميل المحاسب نحو تعظيم قيمة التزامات الشركة المعلنة للجمهور في ظروف عدم التأكد.	4,02	0,901	13	مرتفع
06	تفضل الشركة استخدام معدل خصم أقل في تقييم الالتزامات الطويلة الأجل.	4,15	0,646	8	مرتفع
07	يميل المحاسب نحو الاعتراف بالالتزامات القصيرة الأجل بقيمتها الاسمية المخصومة.	4,09	0,591	12	مرتفع
	البعد الثاني: التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات	4,25	0,455		
08	يفضل المحاسب إظهار مصاريف الشركة بأعلى قيمة ممكنة في ظروف عدم التأكد.	4,22	0,744	6	مرتفع جدا
09	يميل المحاسب نحو الاعتراف بالمصاريف خلال أقصر فترة زمنية ممكنة.	4,30	0,571	3	مرتفع جدا
10	تحرص الشركة سنويا على تكوين مخصصات لخسائر القيمة المحتملة كمزيد من الحيطة والحذر.	4,39	0,564	1	مرتفع جدا
11	يفضل المحاسب المبالغة في تقدير مخصص الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها.	4,26	0,521	5	مرتفع جدا
12	يميل المحاسب نحو إظهار إيرادات الشركة بأقل قيمة مكنة في ظروف عدم التأكد .	4,22	0,634	6	مرتفع جدا
13	يميل المحاسب نحو تأخير الاعتراف بالإيرادات غير المحققة لحين تحققها .	4,20	0,655	8	مرتفع
14	تحرص الشركة على تأجيل بعض الإيرادات غير المكتسبة في السنة المالية الحالية إلى الدورة اللاحقة لتخفيض درجة المخاطرة.	4,15	0,856	10	مرتفع
	المتوسط الإجمالي لجميع عبارات المحور الأول	4,14	0,4339		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS النسخة 17.

ج. الإحصاء الوصفي للمحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

نلاحظ في الجدول (07) وجود موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على جميع عبارات هذا المحور، إذ بلغ متوسط الاستجابة الإجمالي 4,11، وبانحراف معياري 0,593، مما يشير إلى أهمية جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية لولاية سكيكدة. كما يتبين لنا أن الموثوقية جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4,17، وبانحراف معياري 0,671، مما يعني وجود موافقة بدرجة مرتفعة من قبل أفراد العينة على أن موثوقية المعلومات المحاسبية لها أهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية العمومية لولاية سكيكدة، بينما جاءت الملاءمة في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي 4,04، وبانحراف معياري 0,515، والتي كانت هي الأخرى مرتفعة.

جدول 07: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني جودة المعلومات المحاسبية.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيار	رتبة العبارة	الاتجاه
	البعد الأول: ملاءمة المعلومات المحاسبية	4,04	0,515		
01	توفر المعلومات المحاسبية للمستخدم القدرة على التنبؤ بالمنافع الاقتصادية وتخفيض حالات عدم التأكد.	4,24	0,581	6	مرتفع جدا
02	يستخدم المحاسب تقديره الشخصي في تطبيق السياسات المحاسبية التي ينتج عنها معلومات محاسبية ملائمة.	4,00	0,752	12	مرتفع
03	تساهم القوائم المالية في بناء التوقعات بشأن المصاريف والإيرادات المستقبلية.	4,17	0,505	10	مرتفع
04	تساهم المعلومات المحاسبية في تعديل التوقعات السابقة المرتبطة بتقييم الأصول والالتزامات.	4,17	0,607	10	مرتفع
05	تساهم المعلومات المحاسبية في تصحيح التوقعات السابقة المرتبطة بتقدير الإيرادات والمصروفات.	4,09	0,622	13	مرتفع
06	تحرص الشركة على إظهار كل معلومة محاسبية مهمة متعلقة بقيم أصولها أو التزاماتها في الوقت المناسب.	4,22	0,538	7	مرتفع جدا
07	تزداد ملاءمة المعلومات المحاسبية كلما طال وقت الاعتراف بالإيرادات وانخفض وقت الاعتراف بالمصروفات.	3,37	0,994	14	متوسط
	البعد الثاني: موثوقية المعلومات المحاسبية	4,17	0,671		
08	تعكس القوائم المالية للشركة المفصح عنها للجمهور المبالغ الحقيقية لكافة الأصول الطويلة والقصيرة لأجل.	4,41	0,630	2	مرتفع جدا
09	تعبر مبالغ الالتزامات المعلن عنها في القوائم المالية عن حقيقة ما جرى بالفعل بالنسبة لالتزامات تلك الشركة.	4,30	0,662	5	مرتفع جدا

10	توفر القوائم المالية معلومات محاسبية كاملة وشفافة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .	4,39	0,567	3	مرتفع جدا
11	توفر القوائم المالية معلومات مفصلة عن مصادر الإيرادات ومسببات النفقات المرتبطة بنشاط الشركة.	3,27	0,897	14	متوسط
12	تحتوي القوائم المالية المفصح عنها للجمهور على معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية .	4,43	0,536	1	مرتفع جدا
13	يفضل المحاسب عدم المبالغة في تقييم المصروفات والإيرادات لإظهار ربحية الشركة بشكل معقول وكسب ثقة المساهمين .	4,20	0,711	9	مرتفع
14	تحرص الشركة على نشر معلومات محاسبية محايدة لجميع أصولها والتزاماتها.	4,22	0,691	7	مرتفع جدا
	المتوسط الإجمالي لجميع عبارات المحور الثاني	4,11	0,593		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS النسخة 17.

4. اختبار فرضيات الدراسة

تم الاستعانة بنتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط من الشكل: $Y = ax + b$، وقد تم الاعتماد على الفرضية العدمية H_0 والفرضية البديلة H_1 لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

1.4. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات المتعلقة بالمتغيرات

للتأكد من أن عينة البحث تتبع التوزيع الطبيعي، نستخدم طريقة البواقي المعيارية وذلك كما يأتي:

H_0: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

H_1: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول 08: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.

	Kolmogorov- Smirnov[a]			Shapiro- Wilk		
	Statistic	درجة الحرية	Sig.	Statistic	درجة الحرية	Sig.
المحو الأول: التحفظ المحاسبي (X)	0,098	54	.200*	0,971	54	0,203
المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية (Y)	0,108	54	0,170	0,973	54	0,251

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS النسخة 17.

تبين النتائج الموضحة في الجدول (08) أن بيانات كل من المحور الأول والثاني قد حققت مستوى دلالة معنوية أكبر من 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن "بيانات عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي"، ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة سوف يتم تطبيق الاختبارات المعلمية، ممثلة في الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد.

2.4. اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، وملاءمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، ويتضح من الجدول (09) أن عبارات بعد التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات مجتمعة، لها تأثير معنوي في المتغير التابع (ملاءمة المعلومات المحاسبية)، إذ بلغت قيمة F المحسوبة 4,553، وقيمة T المحسوبة 2,134، عند مستوى معنوية 3,8%؛ كما بلغ معامل الارتباط 0,284، وهو موجب وضعيف، مما يدل على وجود علاقة طردية موجبة بين التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، وملاءمة المعلومات المحاسبية، لكنها علاقة ضعيفة، ويؤكد ذلك معامل التحديد الذي بلغ 0,081. وهذا يعني أن متغير التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، يفسر ما نسبته 8,1% من التباين الحاصل في متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية، وأن 91,9% من التباين غير المفسر يعود إلى عوامل أخرى. وعليه فإننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، وملاءمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، ويمكن عرض معادلة الانحدار لتلك العلاقة انطلاقا من نتائج الجدول (09) كالآتي: $Y_1 = 0,247X_1 + 3,112$.

جدول 09: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

المتغير التابع / المتغير المستقل	(Y_1) ملاءمة المعلومات المحاسبية					
	قيمة معامل الانحدار	قيمة T	قيمة F	Sig	R^2	R
(b) الثابت	3,112	6,375				
(X_1) التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات	0,247	2,134	4,553	0,038	0,081	0,284

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS النسخة 17.

3.4. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية، التي مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، وموثوقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، فيتضح من الجدول (10) أن عبارات بعد التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات مجتمعة، لها تأثير معنوي إحصائيا في المتغير التابع (موثوقية المعلومات المحاسبية)، إذ بلغت قيمة F المحسوبة 26,104 وقيمة T المحسوبة 5,109، عند مستوى معنوية 1%. وإلى جانب ذلك، بلغ معامل الارتباط 0,578، وهو موجب وقوي، مما يدل على وجود علاقة موجبة وقوية بين التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، وموثوقية المعلومات المحاسبية، ويؤكد هذه العلاقة معامل التحديد الذي بلغ 0,334؛ هذا يعني أن متغير التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، يفسر ما نسبته 33,4% من التباين الحاصل في متغير موثوقية المعلومات المحاسبية، وأن 66,6% من التباين غير المفسر يعود إلى عوامل أخرى. وعليه فإن الفرضية الفرضية الثانية صحيحة، أي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، وموثوقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، ويمكن عرض معادلة خط الانحدار لهذه العلاقة كالآتي: $Y_2 = 0,614X_1 + 1,750$.

جدول 10: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية.

المتغير التابع / المتغير المستقل	(Y_2) موثوقية المعلومات المحاسبية					
	قيمة معامل الانحدار	قيمة T	قيمة F	Sig	R^2	R
(b) الثابت	1,750	3,460				
(X_1) التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات	0,614	5,109	26,104	0,000	0,334	0,578

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS النسخة 17.

4.4. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، وجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة؛ وانطلاقا من النتائج الملخصة في الجدول (11) نلاحظ أن عبارات بعد التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، تؤثر بشكل معنوي في جودة المعلومات المحاسبية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة 19,298، وقيمة T المحسوبة 4,393، عند مستوى معنوية 1%. أما معامل الارتباط فبلغ 0,520، وهو موجب وقوي، ويشير إلى وجود علاقة طردية موجبة بين التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، وجودة المعلومات المحاسبية، ويؤكد هذه العلاقة معامل التحديد الذي بلغ 0,271. وفقا لهذه النتائج فإن متغير التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، يفسر ما نسبته 27,1% من التباين الحاصل في متغير جودة المعلومات المحاسبية، وأن 72,9% من التباين غير المفسر يرجع إلى عوامل أخرى، وعليه نقبل صحة الفرضية الفرعية الثالثة، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، وجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، ويمكن توضيح العلاقة بين المتغيرين وفق معادلة الانحدار الآتية: $Y = 0,431X_1 + 2,431$.

جدول 11: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

المتغير التابع / المتغير المستقل	(Y) جودة المعلومات المحاسبية					
	قيمة معامل الانحدار	قيمة T	قيمة F	Sig	R^2	R
(b) الثابت	2,431	5,890				
(X_1) التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات	0,431	4,393	19,298	0,000	0,271	0,520

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS النسخة 17.

5.4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

وفقا للفرضية الفرعية الرابعة هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، وملاءمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة. وبالعودة إلى الجدول (12) نلاحظ أن عبارات بعد التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات مجتمعة، لها تأثير معنوي في ملاءمة المعلومات المحاسبية، إذ بلغت قيمة F المحسوبة 7,355، وقيمة T المحسوبة 6,744، وذلك عند مستوى معنوية 1%. إضافة إلى ذلك، بلغ معامل الارتباط 0,352، وهو موجب ومنخفض، مما يدل على وجود علاقة موجبة وضعيفة بين التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، وملاءمة المعلومات المحاسبية، ويمكن تأكيد هذه العلاقة من خلال معامل التحديد الذي بلغ 0,124، والذي كان موجبا، غير أنه كان ضعيفا. بناء على هذه النتائج يتضح أن متغير التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، يفسر ما نسبته 12,4% من التباين الحاصل في متغير ملاءمة المعلومات المحاسبية، وأن 87,6% من التباين غير المفسر مرده إلى عوامل أخرى، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، وملاءمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، ويمكن توضيح شكل العلاقة الموجود بين المتغيرين وفقا لنتائج الدراسة في معادلة الانحدار الآتية: $Y_1 = 0,278X_2 + 2,968$.

جدول 12: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

المتغير التابع / المتغير المستقل	(Y_1) ملاءمة المعلومات المحاسبية					
	قيمة معامل الانحدار	قيمة T	قيمة F	Sig	R^2	R
(b) الثابت	2,968	6,744				
(X_2) التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات	0,278	2,708	7,335	0,009	0,124	0,352

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS النسخة 17.

6.4. اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

فيما يخص الفرضية الفرعية الخامسة، والتي مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، وموثوقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، فنلاحظ انطلاقا من الجدول (13) أن عبارات بعد التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات مجتمعة، لها تأثير معنوي في موثوقية المعلومات المحاسبية، إذ بلغت قيمة F المحسوبة 4,075، وقيمة T المحسوبة 2,019، عند مستوى معنوية 5%. في حين بلغ معامل الارتباط 0,270، وقد كان موجبا لكنه ضعيف، وعليه يتبين وجود علاقة موجبة وضعيفة بين التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، وموثوقية المعلومات المحاسبية، ويمكن تأكيد ذلك من خلال معامل التحديد الذي بلغ 0,073، مشيرا إلى أن متغير التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، يفسر ما نسبته 7,3% من التباين الحاصل في متغير موثوقية المعلومات المحاسبية، وأن 92,7% من التباين غير المفسر مصدره عوامل أخرى. واستنادا إلى هذه النتائج فإننا نقبل بصحة الفرضية الفرعية الخامسة، أي هناك

علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، وموثوقية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، ويمكن تلخيص العلاقة بين المتغيرين كالآتي: $Y_2 = 0,259X_2 + 3,221$.

جدول 13: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة.

المتغير التابع / المتغير المستقل	(Y_2) موثوقية المعلومات المحاسبية					
	قيمة معامل الانحدار	قيمة T	قيمة F	Sig	R^2	R
(b) الثابت	3,221	5,867				
(X_2) التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات	0,259	2,019	4,075	0,049	0,073	0,270

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS النسخة 17.

7.4. اختبار الفرضية الفرعية السادسة

تنص الفرضية الفرعية السادسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، وجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، وانطلاقا من الجدول (14) يتبين أن عبارات بعد التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات مجتمعة، تؤثر بشكل معنوي في جودة المعلومات المحاسبية، إذ بلغت قيمة F المحسوبة 7,647، وقيمة T المحسوبة 2,765، عند مستوى دلالة 1%، كما بلغ معامل الارتباط 0,385، وكان موجبا ومتوسطا، مما يدل على وجود علاقة طردية موجبة بين التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الأصول والالتزامات، وجودة المعلومات المحاسبية، ويؤكد هذه العلاقة معامل التحديد الذي بلغ 0,128، وهذا يعني أن متغير التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، يفسر ما نسبته 12,8% من التباين الحاصل في متغير جودة المعلومات المحاسبية، وأن 72,9% من التباين غير المفسر يعود إلى عوامل أخرى، وعليه يمكن قبول صحة الفرضية الفرعية السادسة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي، في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، وجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، ومعادلة الانحدار الآتية توضح طبيعة العلاقة بين المتغيرين: $Y = 0,269X_2 + 3,095$.

جدول 14: نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة.

المتغير التابع / المتغير المستقل	(Y) جودة المعلومات المحاسبية					
	قيمة معامل الانحدار	قيمة T	قيمة F	Sig	R^2	R
(b) الثابت	3,221	7,792				
(X_2) التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات	0,269	2,765	7,647	0,008	0,128	0,385

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS النسخة 17.

8.4. اختبار الفرضية الرئيسية

تتناول الفرضية الرئيسية طبيعة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، وتتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين استخدام التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، وبالعودة إلى الجدول (15) نلاحظ أن معامل التحديد بلغ 0,294، مما يشير إلى أن التحفظ المحاسبي بنوعية يفسر 29,4% من جودة المعلومات المحاسبية؛ كما تشير قيمة F التي بلغت 10,607 بمستوى ثقة 99% إلى ملاءمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع؛ كما تشير قيمة معامل الارتباط R التي بلغت 0,542 إلى وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين. مما سبق من يمكن قبول صحة الفرضية البديلة التي نصت على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة.

جدول 15: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية.

المتغير التابع / المتغير المستقل	(Y) جودة المعلومات المحاسبية قيمة F: 10,607 مستوى المعنوية 0,000				
	قيمة معامل الانحدار	قيمة T	Sig	R^2	R
(b) الثابت	2,143	4,590			
(X_1) التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات	0,372	3,458	0,001	0,294	0,542
(X_2) التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات	0,126	1,291	0,202		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS النسخة 17.

5. الخاتمة

من خلال الدراسة التي قمنا بها في الجانب النظري والتطبيقي ونتيجة للدراسة الميدانية لبعض الشركات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة يمكننا سرد مجموعة من النتائج المتوصل إليها وهي كما يلي:

1.5. النتائج

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عن العلاقة القوية المترابطة بين استخدام التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة.
- أشارت نتائج التحليل الإحصائي لوجود تأثير معنوي وقوي لبعد استخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات في جودة المعلومات المحاسبية، مما يدل على أهمية تبني سياسات التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات داخل المؤسسة.
- نسبة التأييد والموافقة كانت مرتفعة ومقبولة جدا لمدى:
  - حرص المؤسسات على تكوين مخصصات لخسائر القيمة المحتملة كمزيد من الحيطة والحذر؛
  - ميل المحاسبين نحو تخفيض قيمة الأصول الصافية للمؤسسة وتعظيم قيم التزاماتها في ظروف عدم التأكد؛
  - ميل المحاسبين نحو تسريع الاعتراف بالمصروفات وتأخير الاعتراف بالإيرادات غير المكتسبة إلى الدورات اللاحقة من أجل تخفيض درجة المخاطرة.
- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي والمتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية:
  - تأييد أغلبية أفراد عينة الدراسة لخلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز؛
  - اتفاق أغلبية أفراد عينة الدراسة حول قدرة المعلومات المحاسبية على تعزيز وتصحيح التوقعات السابقة بشأن قيم الأصول والالتزامات والمصروفات والإيرادات؛
  - تأييد أفراد عينة الدراسة حول القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية بشأن المصاريف والخسائر المحتملة.
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير معنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات وجودة المعلومات المحاسبية، ويرجع السبب في ذلك لعدم إلزامية تطبيق هذه السياسة من جهة، ومن جهة أخرى عدم توضيح مضمون هذا المفهوم بشكل دقيق في الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي.

2.5. التوصيات

- ضرورة الاهتمام أكثر بمفهوم التحفظ المحاسبي على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة.
- توعية معدي القوائم المالية بشكل عام ومستخدميها بشكل خاص بآثار الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي وانعكاساته على جودة القوائم المالية.
- من المهم أن تسعى الجهات التنظيمية والرقابية في الجزائر لفرض التشريعات الهادفة لتعزيز تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي، لما له من أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية وقدرته على إبقاء ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في مستوى معقول.

- من الضروري أن تقوم المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة بتحسين مستويات التحفظ المحاسبي لديها في مجال تقييم الإيرادات والمصروفات، وذلك لما له من أثر في تخفيض درجة المخاطرة وزيادة جودة الأرباح.
- ضرورة القيام بالمزيد من الأبحاث التي تختبر العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية، بحيث تستهدف تلك الدراسات قطاعات أخرى وأن تستخدم مقاييس أخرى لقياس تلك المتغيرات.

3.5. آفاق الدراسة

- قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه في المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة؛
- دراسة التحفظ المحاسبي في ضوء آليات حوكمة الشركات وأثرها على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية؛
- دراسة آليات حوكمة الشركات ودورها في تعزيز جودة الإبلاغ المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

- أحمد حامد محمود عبد الحليم، (2015)، التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 19، العدد 2، ص ص: 594-683.
- إلدون هندريكسن، (2008)، النظرية المحاسبية، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد، . (الطبعة الرابعة). الإسكندرية، مصر، ص: 130.
- الجريدة الرسمية، العدد رقم 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ومدونة الحسابات، الجزائر.
- المرسوم التنفيذي رقم 08 - 156، المتعلق بتطبيق أحكام القانون 07 -11 النظام المحاسبي المالي. الصادر في الجريدة الرسمية، العدد رقم 27 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008، الجزائر
- رضوان حلوة حنان، (2009)، تطور الفكر المحاسبي (الطبعة الأولى)، دار الثقافة، عمان، ص 436.
- فؤاد ريمون ميلاد، (2016)، أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IFRS – IAS على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية :دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 20، العدد 2، 2016، ص ص: 517-572.
- عبد الرحمن مرعي، (2006)، دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 2، ص ص: 181-209.
- عباس مهدي الشيرازي، (1990)، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، ص: 102.
- عمر إقبال، مأمون القضاة، (2014) أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، الجلد28، العدد4، ص 892.
- محمد بوناب، (2019)، أثر ضغوط العمل التنظيمية على أداء الموظفين دراسة مقارنة بين مؤسسة الحزف قالمة ومؤسسة تكرير السكر قالمة (رسالة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص97.
- مدثر طه، أبو الخير، (2008)، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية. مجلة التجارة والتمويل ، العدد1، ص ص: 1-63.
- محمد أمين عكوش، بشير كشرود، (2019)، جودة المعلومات المحاسبية بين ملاءمة القيمة العادلة وموثوقية التكلفة التاريخية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15، العدد21، ص 224.

- ياسر السيد كساب، (2011)، العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية، مجلة التجارة والتمويل العدد (2)، ص ص: 297-340.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Ahmed, A. s., Morton, R. M., & Schaefer, T. F. (1998). Accounting conservatism and the valuation of accounting numbers: Evidence on the Feltham-Ohlson (1996) model. 1-22.
- Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms:comparative loss recognition timeliness. Journal of Accounting and Economics (39), 83-128.
- Basu, S. (1997). The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings. Journal of Accounting and Economics , 24 (1), 3-37.
- beaver, H. W., & Ryan, G. S. (2000). Biases and Lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. Journal of Accounting Research , 38 (1), 127-148.
- Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling. Review of Accounting Studies (10), 269-309.
- Financial Accounting Standards Board FASB. (1980). Statement of Financial accounting consepts NO.2: Qualitative characteristics of accounting information.
- Givoly, d., & Hayn, C. (2000). The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative?, , Vol.,No. 3 ,PP.. Journal of Accounting and Economics , 29 (3), 287-320.
- Hellmen, N. (2008). Accounting conservatism under IFRS,Acounting in Europe,Vol.5,No.2, PP. 71-100. Acounting in Europe , 5 (2), 71-100.
- Mohammed, H. k., Heyrani, F., & Nezam, G. (2013). Impact of Conservatism on the Accounting Information Quality and Decision Making of the Shareholders and the Firms Listed on the Tehran Stock Exchange. International Journal of Academic Research in Accounting , 3 (3), 186-197.
- Mora, A., & Walker, M. (2015). The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting. Accounting and Business Research , 45 (5), 620–650.
- Ruch, G. W., & Taylor, G. (2015). Accounting Conservatism: A Review of the Literature. Journal of Accounting Literature, 1-55.
- Ryan, S. G. (2006). Identifying Conditional Conservatism. European Accounting Review, 15 (4), 511-525.
- Zhang, J. (2011). The Effect of IFRS Adoption on Accounting Conservatism – New Zealand Perspective. 1-51.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA

تريرات أيمن، شلابي عمار، كيموش بلال (2021)، **التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية لبعض الشركات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09(العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 254-273